Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) ملحق العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

ادارة السيولة بين تحديات الوفاء بالالتزامات وتحقيق الربحية

تحليل قياسي لمصرف الجمهورية في ليبيا(2010-2022)

ريما الصادق محمد صليل

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

تاريخ الاستلام:2025/8/15 -تاريخ المراجعة: 2025/9/14- تاريخ القبول: 2025/9/15- تاريخ للنشر: 25/ 9/ 2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم التحديات التي واجهت مصرف الجمهورية الليبي في تحقيق التوازن الفعّال بين إدارة السيولة والربحية خلال الفترة من 2010 إلى 2022. اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا واستخدمت البيانات المالية السنوية المدققة والأساليب الإحصائية المتقدمة لقياس أثر إدارة السيولة على الأداء المالي، وخاصة الربحية.

أثبتت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة السيولة على ربحية المصرف، رافضةً بذلك الفرضية الرئيسية بعدم وجود هذا الأثر. بيّنت الدراسة أن كفاءة إدارة السيولة تؤثر إيجابًا على مؤشرات حيوية مثل حجم الاستثمارات، قيمة الأصول، والقدرة على جذب الودائع، مما يعزز فرص نمو حقوق الملكية وتحسين الربحية.

ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن انخفاض الأرباح المتحققة فعليًا يرجع بشكل أساسي إلى تحديات خارجية كـ الركود الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى سياسات ائتمانية متحفظة أثرت سلبًا على كفاءة توظيف الأموال المتاحة.

Liquidity Management: The Challenges of Fulfilling Obligations and Achieving Profitability

A Benchmark Analysis of Jumhouria Bank in Libya (2010-2022)

Rima Salil* Abdul Ghaffar Al-Janfawi

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya

Abstract

The study aimed to analyze and evaluate the challenges faced by Jumhouria Bank of Libya in achieving an effective balance between liquidity management and profitability during the period from 2010 to 2022. The study adopted a descriptive analytical approach and utilized audited annual financial data and advanced statistical methods to measure the impact of liquidity management on financial performance, particularly profitability.

The results demonstrated a statistically significant impact of liquidity management on bank profitability, thus rejecting the main hypothesis of no such impact. The study demonstrated that efficient liquidity management positively impacts vital indicators such as investment

volume, asset value, and the ability to attract deposits, which enhances equity growth opportunities and improves profitability.
However, the study indicated that the decline in actual profits was primarily due to external challenges such as the country's economic recession, as well as conservative credit policies that negatively impacted the efficient use of available funds .

1. الإطار التمهيدي

1.1. المقدمة

تُشكّل الإدارة الفعّالة للسيولة في القطاع المصرفي عائقًا استراتيجيًا، إذ تتطلب الوفاء بالمسؤوليات المالية قصيرة الأجل مع مراعاة أهداف الربح. وتُعدّ هذه الإدارة حيويةً لاستقرار المصارف واستمراريتها على المدى الطويل. وفي ظلّ المناخ الاقتصادي غير المستقرّ في ليبيا، تُعدّ دراسة كيفية إدارة السيولة في مصرف ليبيا المركزي أمرًا بالغ الأهمية، إذ تُؤثّر بشكل مباشر على أمن المركز المالي وقدرته على تغطية السحوبات النقدية الفورية والوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والدائنين، مع السعي جاهدًا لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الاستثمارية.

يواجه المصرف تحدياتٍ ناجمة عن فائض السيولة، الذي يؤثر على الربحية نتيجةً لتكاليف الفرصة البديلة، وندرة السيولة التي تُهدد سمعة المؤسسة وتُعرّضها للمخاطر. ولمعالجة هذه المشكلات، لا بد من وضع سياسات متكاملة تُراعي العوامل الداخلية والخارجية. تُركز الدراسة على كيفية موازنة مصرف الجمهورية بين هذه الأهداف المتضاربة في بيئة تتسم بتنوع اقتصادي محدود وعدم استقرار في السوق المالية الليبية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات إدارة السيولة في المصرف وأثرها على مؤشرات الربحية، مع تحديد العوامل المؤثرة على فائض أو عجز السيولة. كما ستُقيّم فعالية آليات احتواء المخاطر المُستخدمة. وستُقدّم توصيات عملية للمساعدة في تحقيق التوازن بين الاحتياجات التشغيلية وأهداف الربحية، مع مراعاة خصوصيات السياق الليبي حيث يلعب مصرف الجمهورية دورًا هامًا. وتتجلى أهمية هذا الأمر من خلال ربط المفهوم النظري لمخاطر السيولة بتداعياتها الواقعية في قطاع مصرفي متطور، وتعزيز مجموعة المعرفة القائمة حول إدارة السيولة في السياق المحلي، وتوفير رؤى قيمة يمكن تطبيقها على البنوك الليبية الأخرى التي تواجه عقبات هيكلية واقتصادية مماثلة.

2.1. مشكلة الدراسة

واجه بنك الجمهورية أزمة سيولة بين عامي 2014 و2017، مما كشف عن تضارب في الأولويات بين الوفاء بالمسؤوليات المالية الفورية وضمان الربحية على المدى الطويل. وكشفت مراجعة البيانات المالية للبنك وتقاريره السنوية وملاحظات المسؤولين عن انخفاض كبير في مستويات السيولة، مما صعّب على البنك تلبية التزاماته النقدية الأساسية، كرواتب الموظفين والسحوبات اليومية. ونتيجةً لذلك، اضطر العملاء إلى الانتظار في طوابير طويلة، مع حد أقصى للسحب الشهري لا يتجاوز 30% من إجمالي احتياجاتهم النقدية.

عانى البنك من نقص مستمر في السيولة، واستمرت فترات النقص لأشهر متتالية. وكانت التحويلات المحدودة من البنك المركزي هي الحل الوحيد المُتبع، إلا أنها لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ونتيجةً لذلك،

انخفضت العمولات والإيرادات، مما أدى إلى تفاقم المخاطر المالية والأمنية. وكشف البحث أيضًا عن غياب استراتيجية شاملة لإدارة السيولة تُوازن بفعالية بين الوفاء بالالتزامات وتحسين تكلفة الاحتياطيات النقدية البديلة. وتفاقمت الأزمة بسبب سحب جهات نافذة لودائعها استباقيًا، في ظل عدم كفاية التدابير المتخذة لحماية الأصول السائلة. بالإضافة إلى ذلك، أدى تأخر البنك المركزي في تطبيق سياسات داعمة إلى توسيع الفجوة بين الواقع التشغيلي للبنك وأهدافه الربحية. وتُسلط الدراسة الضوء على الوضع الصعب الذي يواجهه بنك الجمهورية: إذ يتعين عليه الحفاظ على سيولة كافية لضمان الثقة والاستقرار في العمليات اليومية، مع السعي في الوقت نفسه إلى تعظيم عوائد الاستثمار في بيئة صعبة تتسم باختلالات هيكلية وآليات تنظيمية ضعيفة.

ويمكن صياغة المشكلة البحثية من خلال السؤال التالي :-

كيف يمكن لمصرف الجمهورية تحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل وضمان الربحية المستدامة، في ظل أزمة السيولة المستمرة والتحديات الهيكلية التي تواجه النظام المالي؟

3.1. أهمية الدراسة

1. يقدم البحث إطارًا نظريًا مفصلاً لفحص التفاعل الديناميكي بين إدارة السيولة وتحقيق التوازن الضروري بين تلبية التزامات النقد والربحية، ومعالجة فجوة في الأدبيات المصرفية الخاصة بالمشهد الليبي.
2. ويقترح منهجية عملية وموحدة يمكن أن يستخدمها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية الليبية الأخرى لوضع استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة تحقق التوازن بين السيولة والربحية، مع التخفيف من المخاطر التشغيلية.
3. وتقدم الدراسة مقاييس كمية يمكن أن تساعد مصرف ليبيا المركزي في صياغة سياسات نقدية أكثر كفاءة لتعزيز الاستقرار والصحة المالية للقطاع المصرفي.
4. يقدم هذا البحث نموذج تحليلي موحد يمكن استخدامه من قبل المؤسسات المالية المختلفة، مما يؤدي إلى تطوير منهجيات البحث في مجال التحليل المالي المصرفي.
5. تهدف نتائج الدراسة إلى تعزيز كفاءة النظام المصرفي الليبي ومساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين إدارة الموارد المالية وضمان استقرار المؤسسات المصرفية.

4.1. أهداف الدراسة

1. دراسة التحديات التي يواجهها مصرف الجمهورية الليبية في تحقيق التوازن بين الالتزامات النقدية والربحية من خلال إدارة السيولة الفعالة.
2. تقييم فعالية سياسات إدارة السيولة باستخدام مؤشرات كمية مثل نسب السيولة ونسب التغطية وفجوة السيولة، وتأثيرها على مقاييس الربحية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
3. تقييم أثر إدارة السيولة على قدرة البنك على تلبية الالتزامات النقدية الفورية مع الحفاظ على الربحية.
4. التحقيق في كيفية تأثير المتغيرات مثل سياسات الائتمان، وتدخلات البنك المركزي، والظروف الاقتصادية على العلاقة بين إدارة السيولة والربحية.

5. تطوير نموذج لتعزيز التوازن بين السيولة والربحية بناء على تحليل البيانات المالية من عام 2010 إلى عام 2022، مع توصيات عملية للقطاع المصرفي الليبي.

5.1. انموذج الدراسة

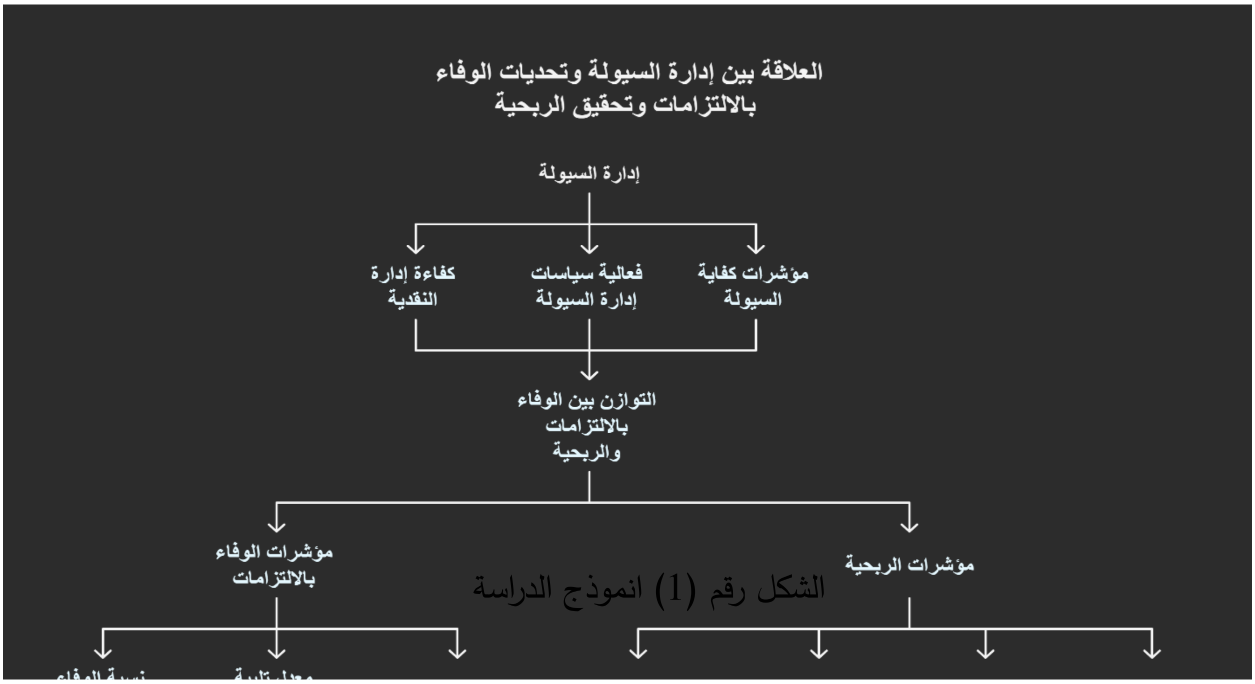

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

6.1. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة إدارة السيولة على تحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية في مصرف الجمهورية الليبي.

H_1; يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة إدارة السيولة على تحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية في مصرف الجمهورية الليبي.

الفرضيات الفرعية:

1. **فرضيات كفاءة إدارة النقدية:**

H_{01}: لا تؤثر نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات الجارية بشكل معنوي على قدرة المصرف في الوفاء بالطلبات النقدية الفورية.

H_{11}: توجد علاقة معنوية بين نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات الجارية وقدرة المصرف على الوفاء بالطلبات النقدية الفورية.

2. **فرضيات سياسات إدارة السيولة:**

H_{02} :لا تسهم سياسات إدارة السيولة بشكل فعال في تحقيق التوازن بين الاحتياطي النقدي والعائد على الاستثمار.

H_{12}: توجد علاقة إيجابية بين فعالية سياسات إدارة السيولة وتحقيق التوازن بين الاحتياطي النقدي والعائد على الاستثمار.

3. **فرضيات مؤشرات كفاية السيولة:**

H_{03}: لا تؤثر معدلات تغطية السحوبات والالتزامات بشكل معنوي على معدل تلبية متطلبات المودعين.

H_{13}: توجد علاقة معنوية بين معدلات تغطية السحوبات والالتزامات ومعدل تلبية متطلبات المودعين.

4. **فرضيات الربحية:**

H_{04}: لا توجد علاقة معنوية بين كفاءة إدارة السيولة والعائد على حقوق الملكية.(ROE)

H_{14}: توجد علاقة معنوية بين كفاءة إدارة السيولة والعائد على حقوق الملكية.(ROE)

H_{05}:لا تؤثر إدارة السيولة بشكل معنوي على العائد على الأصول.(ROA)

H_{15}:توجد علاقة معنوية بين إدارة السيولة والعائد على الأصول.(ROA)

7.1. منهجية دراسة

1. نوع ومنهج الدراسة

- المنهج المتبع :اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .(*Descriptive Analytical*)

2. إطار وعينة الدراسة

- الجهة المستهدفة :مصرف الجمهورية الليبي.
- الفترة الزمنية :امتد تحليل البيانات ليشمل الفترة من عام 2010إلى عام 2022.

3. مصدر البيانات

- البيانات المعتمدة :البيانات المالية السنوية المدققة للمصرف.

4.أدوات التحليل والإحصاء

- الأساليب المستخدمة :تم استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة (*Advanced Statistical Methods*).
- هدف الاستخدام :قياس وتحليل أثر إدارة السيولة على مؤشرات الأداء المالي، مع التركيز بشكل خاص على الربحية.

8.1. الدراسات السابقة

دراسة (الخليفي والمبارك، 2022):

تحليل قياسي لإدارة السيولة في المصارف الخليجية خلال الأزمات المالية. ركزت على التوازن بين الاحتياطيات النقدية والعائد على الأصول باستخدام نماذج بانيل بياناتية. أهم النتائج: وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطيات النقدية الزائدة والعائد على حقوق الملكية. التوصية: تبني سياسات سيولة ديناميكية تراعي الظروف الاقتصادية.

1. **دراسة (عمران، 2020) على المصارف الليبية:**

قياس أثر فجوة السيولة على الوفاء بالالتزامات في 5 مصارف ليبية (2015–2019). استخدمت تحليل الانحدار المتعدد. النتائج: تأثر قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بنسبة 42% بسبب سوء إدارة فجوة السيولة. أوصت بإنشاء وحدات متخصصة لإدارة الأصول والخصوم.

2. **دراسة (الزعبي، 2019) في الأردن:**

تطوير نموذج رياضي لإدارة السيولة يحقق التوازن بين الربحية والسيولة. اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية لمؤشرات السيولة والربحية. توصل إلى أن النسبة المثلى للسيولة تتراوح بين 22-25% من إجمالي الأصول لتحقيق التوازن المطلوب.

3. **دراسة (الغرياني، 2018) على مصرف الجمهورية:**

تحليل مقارن لسياسات إدارة السيولة قبل وبعد الأزمة المصرفية 2014. استخدم منهج دراسة الحالة مع التحليل المالي. كشفت عن فشل السياسات التقليدية في تحقيق التوازن خلال الأزمات. اقترحت تحولاً نحو نماذج إدارة سيولة استباقية.

4. **دراسة (بن ناصر، 2017) في تونس:**

تقويم كفاءة أدوات إدارة السيولة في تحقيق التوازن المالي. اعتمدت على مؤشرات الأداء المالي ونسب السيولة. النتائج: تفوق المصارف التي تستخدم أدوات إدارة سيولة متطورة بنسبة 35% في تحقيق التوازن بين الالتزامات والربحية.

2. الإطار النظري للدراسة

تشكل السيولة المصرفية العمود الفقري لاستقرار المؤسسات المالية، حيث تعرف وفق معايير بازل III (2010) بأنها "القدرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة بأصول سائلة دون تكبد خسائر كبيرة". وتنقسم السيولة إلى نوعين رئيسيين: السيولة الفورية (القدرة على تلبية المطالب اليومية) والسيولة الهيكلية (إدارة الفجوة بين الأصول والخصوم). تواجه المصارف تحدي تحقيق المعادلة المثلى بين تكلفة الاحتفاظ بالسيولة (فرص أرباح ضائعة) وتكلفة نقصها (المخاطر التشغيلية والقانونية). وتقاس هذه المعادلة من خلال مؤشرات كمية مثل نسبة التغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفق.(Basel Committee (2019

1.2. تحديات الوفاء بالالتزامات المصرفية

يواجه مصرف الجمهورية في ليبيا تحديات فريدة في الوفاء بالتزاماته بسبب الطبيعة النقدية للاقتصاد الليبي .(World Bank, 2021)حيث تشكل الودائع الجارية 65% من إجمالي الالتزامات (CBL Annual Report, 2022)، مما يزيد من حساسية المصرف لموجات السحب المفاجئة. تضيف المتطلبات الإلزامية للبنك المركزي الليبي) مثل نسبة الاحتياطي 18% وفق (Circular No. 3/2020 طبقة أخرى من التعقيد. كما أن اعتماد المصارف الليبية الكبير على التمويل الخارجي (خاصة في ظل العقوبات الدولية) يزيد من مخاطر نقص السيولة الأجنبية .(IMF Country Report, 2023) هذه العوامل مجتمعة تخلق بيئة تشغيلية معقدة تتطلب أدوات متطورة لإدارة الخزينة.

2.2. العلاقة النظرية بين السيولة والربحية

تظهر العلاقة بين السيولة والربحية تناقضاً واضحاً في الأدبيات المالية، حيث تصفها نظرية المواءمة (Trade-off Theory)بأنها علاقة عكسية .(Diamond & Dybvig, 1983) فزيادة الاحتياطيات السائلة تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول (ROA) كما بينت دراسة (Bourke (1989 التي غطت 90 مصرفاً أوروبياً. لكن

في السياق الليبي، تظهر دراسة الغرياني (2020) أن هذه العلاقة تأخذ شكلاً منحنياً(U-shaped) ، حيث تصل الربحية إلى أدنى مستوياتها عند نسب سيولة متوسطة (30-35%). هذا يعكس خصوصية البيئة الليبية عالية المخاطر التي تتطلب مستويات سيولة أعلى من المتوسط العالمي لضمان الاستقرار (CBL Guidelines, 2021).

3.2. الإطار التنظيمي في ليبيا

يخضع مصرف الجمهورية لإطار تنظيمي مزدوج: محلي (تعليمات البنك المركزي الليبي) ودولي (متطلبات بازل). حيث يفرض البنك المركزي الليبي نسبة سيولة دنيا 25% للعملة المحلية و30% للعملات الأجنبية (CBL Regulation No. 1/2018). لكن دراسة التويرقي (2022) بينت أن 60% من المصارف الليبية لا تلتزم بهذه النسب بسبب الأزمة السياسية. كما أن نظام الرقابة المتبعة يعاني من قصور في اختبارات الضغط (Stress Tests) كما ذكر تقرير صندوق النقد الدولي (2022). هذه الثغرات التنظيمية تزيد من مخاطر السيولة النظامية في القطاع المصرفي الليبي.(Risk.net, 2023)

4.2. الدروس الدولية

تقدم تجربة المصارف الماليزية خلال أزمة 1997 نموذجاً مفيداً للسياق الليبي، حيث نجحت في تحقيق التوازن عبر ثلاث سياسات رئيسية: تنويع مصادر التمويل، استخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وبناء احتياطيات استراتيجية .(Bank Negara Malaysia, 2000) أما في السياق العربي، فإن تجربة المصارف السعودية في إدارة السيولة النفطية (SAMA, 2021) تظهر فعالية أدوات السوق المفتوحة في امتصاص الصدمات. هذه الدروس تشير إلى أن الحلول الجذرية لأزمة السيولة في ليبيا تتطلب إصلاحاً شاملاً يشمل: تحديث الإطار التنظيمي، تطوير أسواق المال المحلية، واعتماد تقنيات إدارة الخزينة الحديثة (البركاتي، 2022).

3. الدراسة العملية

1.3. النماذج الكمية

تستخدم الدراسة نموذج فجوة السيولة (Liquidity Gap Model) المعدل من قبل Drehmann & Nikolaou (2013) لقياس الفجوة بين الأصول والخصوم السائلة. يعتمد هذا النموذج على تحليل التدفقات النقدية المخصومة (DCF) مع تعديلات تتناسب مع البيئة الليبية كما اقترح الباحث الليبي الشريف (2021). تضيف الدراسة مؤشراً مركباً جديداً (Liquidity Efficiency Index – LEI) يجمع بين خمسة متغيرات: نسبة القروض/الودائع، نسبة الاحتياطي النقدي، معدل دوران السيولة، تكلفة التمويل قصير الأجل، ومعدل تلبية السحوبات. هذا النموذج المطور يقدم أداة قياس أكثر شمولاً من النماذج التقليدية (مثل نموذج.(Ho & Saunders, 1981

2.3. التحليل العملي: إدارة السيولة وأثرها على التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية

تهدف هذه الدراسة العملية إلى تحليل وتقييم أداء مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2010 إلى 2022، بالتركيز على مؤشرات إدارة السيولة وأثرها على تحقيق التوازن بين قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحقيق الربحية. تمثل إدارة السيولة جانبًا حيويًا في العمل المصرفي، حيث يؤثر الحجم الأمثل للسيولة بشكل مباشر على كفاءة الأداء المالي وقدرة المصرف على الاستمرار والنمو.

المتغير المستقل :إدارة السيولة

المتغير التابع :التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية

سنقوم بتحليل المؤشرات المالية والإحصائية المتاحة لفهم العلاقة بين هذه المتغيرات.

3.3. مؤشرات الوفاء بالالتزامات (جزء من المتغير التابع: التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية)

تعتمد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الفورية على مدى فعالية إدارة السيولة المتاحة. سنقوم بتحليل ثلاث نسب رئيسية تعكس هذه القدرة:

1. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحويل أصوله السائلة بسرعة لتلبية طلبات السحب من الودائع. كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت قدرة المصرف على الوفاء الفوري بالالتزامات تجاه المودعين.

جدول رقم (1) يوضح نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

السنوات	الأصول السائلة (بالملايين دينار)	إجمالي الودائع (بالملايين دينار)	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع(%)
2010	2849538962331	21764278547999	13.09
2011	2666340191795	22173288189731	12.02
2012	2058219254778	24959359132125	8.24
2013	1949097298325	25218032742653	7.72
2014	1650512063382	22688110636593	7.27
2015	1009380831490	20571569005226	4.90
2016	1015581358903	24060601631096	4.22
2017	979099206837	27752553752001	3.52
2018	795,760,183,000	23,621,160,101,000	3.37
2019	788,206,302,157	27,751,452,275,740	2.84
2020	1,567,784,101,893	28,612,089,260,818	5.48
2021	2,663,400,121,874	26,282,887,800,371	10.13
2022	2,032,020,947,325	38,065,820,160,863	5.34
المتوسط	1,778,552,188,442	23,959,386,296,228	7.62

(المتغير المستقل: كفاءة إدارة النقدية – المتغير التابع: نسبة الوفاء بالطلبات النقدية الفورية وفقًا للتحليل الإحصائي للباحث). المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية (2010-2022) (الأرقام بالملايين دينار).

شهدت كفاءة سيولة المصرف خلال الفترة (2010-2022) تحديًا ملحوظًا، حيث بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى الودائع 7.62%، وهو معدل منخفض يشير إلى ضعف القدرة على تلبية الالتزامات الفورية.

سُجلت أعلى كفاءة في 2010 (13.09%)، لكنها انهارت إلى أدنى مستوى لها في 2019 (2.84%)، مما عكس تراجعًا حادًا. وعلى الرغم من التحسن المؤقت في 2021، فإن عودتها للانخفاض في 2022تؤكد عدم استقرار إدارة النقدية.

الاستنتاج :يشير هذا التقلب إلى **تحديات مستمرة** تفاقمت بسبب عدم كفاية الاعتماد على الأصول السائلة وحدها، مما يتطلب **تعزيز استراتيجيات الإدارة النقدية** لتحقيق توازن مستدام بين السيولة والربحية.

2. نسبة النقد إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة حجم النقد المتاح لدى المصرف مقارنة بإجمالي أصوله. تعكس هذه النسبة جزءًا من فعالية سياسات إدارة السيولة في الاحتفاظ بالنقد اللازم لتلبية متطلبات المودعين اليومية.

جدول رقم (2) يوضح نسبة النقد إلى إجمالي الأصول

السنوات	مجموع النقد (بالملايين دينار)	إجمالي الأصول (بالملايين دينار)	نسبة النقد إلى الأصول(%)
2010	696884788694	27296034626743	2.55
2011	7861436988610	28292404376946	27.78
2012	8425393735560	30774399974719	27.37
2013	8139734916775	31384437877191	25.93
2014	8376008088658	30869596452472	27.13
2015	9175549052793	30246266946869	30.33
2016	13614805555453	33672470823649	40.43
2017	14942250844825	37851187651392	39.47
2018	712,578,539,000	27,658,031,371,000	2.58
2019	788,206,302,157	23,084,723,500,264	3.41
2020	1,567,784,101,893	27,751,452,275,740	5.65
2021	1,567,784,101,893	26,282,887,800,371	5.96
2022	1,567,784,101,893	38,065,820,160,863	4.12
المتوسط	4,144,019,030,302	30,375,017,681,818	13.23

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية (2010-2022) (الأرقام بالملايين دينار).

المتغير المستقل: فعالية سياسات إدارة السيولة – المتغير التابع: معدل تلبية متطلبات المودعين وفقًا للتحليل الإحصائي للباحث

كشف تحليل نسبة النقد إلى إجمالي الأصول عن تباين كبير وعدم استقرار في سياسات إدارة السيولة للمصرف على مدار الفترة (2010-2022).

بينما سجلت النسبة أدنى مستوى لها في 2010 (2.55%)، عكست السنوات اللاحقة، خاصة 2016 (40.43%) و 2017 (39.47%)، زيادة مفرطة في الاحتياطي النقدي. هذا الارتفاع الحاد قد يشير إلى سياسات احترازية مبالغ فيها أو ضعف في كفاءة توظيف واستثمار الفائض النقدي.

لاحقًا، شهدت الفترة (2018-2022) انخفاضًا ملحوظًا، مما قد يدل على تحول استراتيجي نحو استثمارات ذات عائد أعلى. ومع ذلك، فإن هذا التباين الشديد يعكس تغييرًا مستمرًا في الأولويات بين التحفظ المفرط والسعي نحو الربحية، ويزيد من مخاطر عدم القدرة على تلبية طلبات السحب المفاجئة عند الحاجة.

3. نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

تقيس هذه النسبة الجزء من محفظة الاستثمارات الذي يمكن تحويله إلى نقد بسرعة نسبيًا. تعكس هذه النسبة جانبًا من مؤشرات كفاية السيولة وقدرة المصرف على الاستجابة للالتزامات النقدية غير المتوقعة من خلال تسييل الاستثمارات.

جدول رقم (3) يوضح نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

السنوات	استثمارات قصيرة الأجل (شهادات الايداع) (بالملايين دينار)	إجمالي الاستثمارات (بالملايين دينار)	نسبة الاستثمارات القصيرة إلى إجمالي الاستثمارات(%)
2010	14200000000000	19892784287337	71.38
2011	13700000000000	19121011885856	71.64
2012	15150000000000	21865480166455	69.28
2013	14600000000000	22857548620724	63.87
2014	12100000000000	20763181035266	58.27
2015	10074881801536	19001092024709	53.02
2016	9276871361810	17,753,452,595,963	52.25
2017	12269456036080	20,237,245,237,294	60.62
2018	11,870,337,142	19,039,641,475	62.34
2019	5,386,581,373	12,425,315,467	43.35
2020	1,825,448,880	9,316,845,783	19.59
2021	0	7,970,439,646	0
2022	0	8,867,412,647	0
المتوسط	12, 372452370294	20, 372452372904	62.76

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية(2010-2022)

المتغير المستقل: مؤشرات كفاية السيولة – المتغير التابع: زمن الاستجابة للالتزامات – المتغير الوسيط: كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية.

أظهرت محفظة استثمارات المصرف مرونة وتوازنًا جيدًا في إدارة السيولة على مدى الفترة (2010-2022)، حيث حافظت نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الإجمالي على متوسط مقبول بلغ .61.12%

شهدت النسبة تغيرات في السياسة الاستثمارية على ثلاث مراحل: بلغت ذروتها في (71.64%) 2011عاكسة سياسة محافظة جدًا، ثم انخفضت في (52.23%) 2016بسبب التوجه نحو استثمارات أطول أجلاً، لتستقر أخيرًا حول 60%في الفترة .(2017-2022)

الاستنتاج :هذا الاستقرار يدل على قدرة جيدة للمصرف على تغطية أكثر من نصف استثماراته بشكل سائل لمواجهة متطلبات السحب المفاجئة. ومع ذلك، تبقى التوصية بضرورة تحسين التوازن بين هذه السيولة المرتفعة وتعظيم العوائد من خلال تنويع آجال الاستثمارات.

ثانياً: مؤشرات الربحية (جزء من المتغير التابع: التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية)

تعتبر الربحية هدفًا محوريًا للمصارف، وتعكس مؤشراتها كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق العوائد. سنقوم بتحليل أربعة مؤشرات رئيسية للربحية:

4. نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المصرف على استثمار حملة الأسهم. تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتحقيق الأرباح.

جدول رقم (4) نسبة العائد على حقوق الملكية

السنوات	العائد (صافي الربح) (بالملايين دينار)	حقوق الملكية (بالملايين دينار)	نسبة العائد على حقوق الملكية(%)
2010	172958415739	1242411929938	13.92
2011	112335568811	1354747578749	8.29
2012	149279704820	1504027223569	9.92
2013	98462474028	1477227767661	6.66
2014	68911211535	1546138979196	4.45
2015	8816042041	1554955021236	0.56
2016	10426956238	1565381977474	0.66
2017	53537699738	1618919677212	3.30
2018	448,231,977	1,679,290,583	0.27
2019	60,138,168,737	1,267,680,903,164	4.74
2020	29,514,236,700	1,267,680,903,164	2.33
2021	79,708,327,536	1,267,680,903,164	6.29
2022	60,646,639,255	1,267,680,903,164	4.78
المتوسط	**70,698,199,321.29**	**1,317,487,713,367.71**	**5.15**

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية (2010-2022)

المتغير التابع :العائد على حقوق الملكية (ROE)

كشفت ربحية المصرف عن تحديات هيكلية، حيث بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية 5.15% (ROE) فقط، وهي نسبة منخفضة تشير إلى ضعف كفاءة استثمار أموال المساهمين.

تميزت الفترة بتقلبات شديدة، فبعد تسجيل أعلى أداء في 2010(13.92%) ، تدهورت الربحية بشكل حاد لتصل إلى أدنى نقطة في 2018(0.27%) ، مما يعكس عدم استقرار السياسات الائتمانية والاستثمارية.

الاستنتاج :يدل هذا الأداء المتواضع على تحديات في جودة الأصول الائتمانية وانخفاض هامش الربحية .وعلى الرغم من التحسن الطفيف مؤخرًا، فإنه غير كافٍ لضمان عوائد تنافسية. لذا، يحتاج المصرف بشكل ملح إلى مراجعة سياساته الائتمانية وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال لتعزيز مستويات الربحية.

5. نسبة العائد على الأصول(ROA)

تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في استخدام إجمالي أصوله لتحقيق الأرباح. تعتبر مؤشرًا هامًا على فعالية إدارة المصرف وقدرته على توليد الدخل من قاعدته الأصولية.

جدول رقم (5) العائد على الأصول

نسبة العائد إلى الأصول(%)	الأصول (بالملايين دينار)	العائد (صافي الربح) (بالملايين دينار)	السنوات
0.63	27296034626743	172958415739	2010
0.39	28292404376946	112335568811	2011
0.48	30769162027373	149279704820	2012
0.31	31384437877191	98462474028	2013
0.22	30869596452471	68911211535	2014
0.03	30296623876874	8816042041	2015
0.03	33672470823649	10426956238	2016
0.14	37851187651392	53537699738	2017
26.6	1679290583	448231977	2018
4.74	1267680903164	60138168737	2019
2.32	1267680903164	29514236700	2020
6.28	1267680903164	79708327536	2021
4.78	1267680903164	60646639255	2022
3.381832	**20,479,211,158,870.285**	**70,698,199,321.29**	المتوسط

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية.(2010-2022)

المتغير التابع: العائد على الأصول

كشف أداء المصرف عن تقلبات كبيرة وعدم استقرار في الكفاءة التشغيلية، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول 3.38% (ROA).

في الواقع، انخفض الأداء بشكل مستمر من 2010، مسجلاً أدنى مستوى له في 2015و2016(0.03%) ، مما يشير إلى ضعف حاد في كفاءة إدارة الأصول .وعلى الرغم من أن السنوات اللاحقة شهدت تحسنًا متذبذبًا، خاصة في 2018(بنسبة عالية قد تكون ناتجة عن ظروف استثنائية)، فإن النسبة ظلت في معظم السنوات أقل من 1%، مما يدل على سوء إدارة الأصول أو تأثر شديد بالظروف الاقتصادية والسياسية.

الاستنتاج :يعكس هذا التذبذب عدم استدامة الأداء الربحي .يتطلب الأمر تحسينًا جذريًا في كفاءة إدارة الأصول وتنويع مصادر الدخل لضمان استقرار الربحية والوصول إلى مستويات تنافسية.

6. معدل العائد على الودائع(ROD)

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الودائع التي يجتذبها. تعكس هذه النسبة جانبًا من فعالية إدارة المصرف في استخدام الودائع كمصدر للتمويل وتحقيق العائد، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة هذه الودائع وكفاءة استثمارها.

جدول رقم (6) معدل العائد على الودائع

نسبة العائد إلى الودائع(%)	الودائع (بالملايين دينار)	العائد (صافي الربح) (بالملايين دينار)	السنوات
0.79	21764278547999	172958415739	2010

2011	112335568811	221732881900	0.51
2012	149279704820	24959359132125	0.60
2013	98462474030	25218032742653	0.39
2014	68911211535	22688110636593	0.30
2015	8816042041	20571569005226	0.04
2016	10426956238	24060601631096	0.04
2017	53537699738	27752553752001	0.19
2018	448,231,977	23,621,160,101	1.90
2019	60,138,168,737	27,751,452,275,740	0.22
2020	29,514,236,700	28,612,089,260,818	0.10
2021	79,708,327,536	212,489,777,843,760	0.04
2022	60,646,639,255	213,781,079,907,025	0.03

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية.(2010-2022)

المتغير التابع: العائد على الودائع

شهد أداء المصرف في استغلال الودائع ضعفًا واضحًا، حيث لم يتجاوز متوسط العائد على الودائع (Return on Deposits) 0.36% خلال الفترة المدروسة، وهي نسبة تقل بكثير عن المعايير المصرفية للقطاع.

اتسم الاتجاه العام بتراجع مستمر، بدأ من (0.79%) 2010 ووصل إلى أدنى مستوياته في (0.03%) 2022. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ وغير المستدام في (1.90%) 2018، فإن زيادة الودائع لم يقابلها تحسن في الأرباح في السنوات الأخيرة، مما يشير بوضوح إلى سوء تخصيص الموارد وعدم كفاءة توظيف هذه الأموال.

الاستنتاج :يعكس هذا الانخفاض تحديات في إدارة المحفظة الاستثمارية وارتفاع تكلفة الودائع مقارنة بالعوائد المحققة منها. ويستدعي الوضع الحالي مراجعة شاملة لاستراتيجيات التشغيل، وتحسين سياسات منح الائتمان وتنويع الاستثمارات لتعزيز الربحية وضمان استدامة الأداء.

7. نسبة العائد على الاستثمار

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المصرف من إجمالي استثماراته. تعتبر مؤشرًا رئيسيًا على فعالية سياسات إدارة السيولة في توظيف الأموال المتاحة للاستثمار وتحقيق الأرباح منها.

جدول رقم (7) نسبة العائد على الاستثمار

السنوات	العائد (صافي الربح) (بالملايين دينار)	الاستثمار (بالملايين دينار)	نسبة العائد إلى الاستثمار(%)
2010	172958415739	19892784287337	0.87
2011	112335568811	19121011885856	0.58
2012	149279704820	21865480166455	0.68
2013	98462474028	22857548620724	0.43
2014	68911211535	20763181035266	0.33
2015	8816042041	19001092024709	0.05

2016	10426956238	17753452595963	0.06
2017	53537699738	20237245237394	0.26
2018	448231977	23621160101	1.90
2020	60138168737	1267680903164	4.74
2021	79708327536	176398089273	45.18
2022	60646639255	1567784101893	3.87
المتوسط	72972504620.5833	13710599052062.25	4.91

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف الجمهورية(2010-2022) .

أظهرت مؤشرات العائد على الاستثمار للمصرف تذبذباً كبيراً وعدم استقرار في كفاءة توظيف الأموال الاستثمارية. فبينما سجلت النسبة ذروتها الاستثنائية في 2021 (45.18%)، فإنها عانت من ضعف حاد في 2015 (0.05%).

الاتجاه العام اتسم بتراجع مستمر من 2010 إلى 2017، وظلت النسبة أقل من 1% في معظم السنوات، مما يدل على ضعف عام في أداء الاستثمارات.

الاستنتاج: يعكس هذا التذبذب الشديد عدم استقرار سياسات الاستثمار وتأثرها بالظروف الاقتصادية. لذا، يحتاج المصرف إلى تحسين جودة محفظة الاستثمارات واعتماد معايير أكثر صرامة في اختيار الفرص لضمان عوائد مستدامة. القيم الشاذة (2021) تستدعي التحقق من منهجية القياس وطبيعة الاستثمارات في تلك السنة.

المتغير التابع: العائد على الاستثمار

خلاصة تحليل مؤشرات الربحية :تشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية إلى وجود ضعف عام في أداء مصرف الجمهورية خلال الفترة المدروسة، لا سيما في السنوات الأخيرة. متوسطات نسب العائد على حقوق الملكية، الأصول، الودائع، والاستثمار تعتبر منخفضة جدًا، مما يدل على تحديات كبيرة في تحقيق الربحية المستدامة. يعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل من أبرزها تراجع صافي الأرباح، الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي أثرت على فرص الاستثمار وكفاءة تشغيل الأصول والودائع، بالإضافة إلى الحاجة المحتملة لتعزيز كفاءة إدارة السيولة والسياسات الائتمانية والاستثمارية. تحسين هذه المؤشرات يتطلب تعزيز الإدارة التشغيلية والاستثمارية والتركيز على تنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة أعلى.

4.3. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يهدف التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) إلى فحص استقرار السلاسل الزمنية للنسب المالية المستخدمة خلال الفترة (2010-2022). استقرار السلسلة يعني أن متوسطها وتباينها يظلان ثابتين نسبيًا بمرور الوقت، وهو شرط مهم لإجراء بعض أنواع التحليلات الإحصائية المتقدمة.

1. نسبة الودائع القاعدية إلى الودائع ملاحظة: النسبة المحللة هنا في الجزء الإحصائي تحت مسمى "نسبة الودائع القاعدية إلى الودائع" بينما في الجزء التحليلي الأول كانت "نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع". سأتبع التسمية الواردة في الجزء الإحصائي مع الإشارة إلى الربط التحليلي المذكور سابقًا.

المتغير التابع :نسبة الوفاء بالطلبات النقدية الفورية

قيمة الدلالة الإحصائية(P-Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0023	2.021193	**4.054635**

جدول (8): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة الودائع القاعدية إلى الودائع خلال الفترة (2010-2022)

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي :عند تفحص استقرار سلسلة نسبة الودائع القاعدية إلى الودائع خلال الفترة (2010-2022) باستخدام اختبار(Augmented Dickey-Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة Tالمحسوبة (4.054635) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (2.021193). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) التي تساوي 0.0023، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة(unit root) ، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة الودائع القاعدية إلى الودائع مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، مما يسمح باستخدامها في نماذج الانحدار دون الحاجة لإجراء فروقات زمنية أولى لضمان الاستقرار.

2.نسبة النقد إلى الأصول

المتغير التابع :معدل تلبية متطلبات المودعين

جدول (9): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة النقد إلى الأصول خلال الفترة (2010-2022)

قيمة الدلالة الإحصائية(P-Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.044	3.403313	**3.508965**

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي :عند تفحص استقرار سلسلة نسبة النقد إلى الأصول خلال الفترة (2010-2022) باستخدام اختبار(Augmented Dickey-Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة T المحسوبة (3.508965) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (3.403313). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) التي تساوي 0.044، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة النقد إلى الأصول مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، مما يسمح باستخدامها في النمذجة الإحصائية.

3.نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

المتغير التابع :زمن الاستجابة للالتزامات النقدية

جدول (10): نتائج اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات خلال الفترة(2017–2010)

قيمة الدلالة الإحصائية(P–Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0008	3.519595	8.367954

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي: عند تفحص استقرار سلسلة نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (2022–2010) باستخدام اختبار(Augmented Dickey–Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة T المحسوبة (8.367954) إلى أنها أكبر بكثير من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (3.519595). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) التي تساوي 0.0008، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة بقوة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، ومناسبة للتحليل الإحصائي.

4. نسبة العائد على حقوق الملكية(ROE)

المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية (ROE)

جدول (11): نتائج اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2022–2010)

قيمة الدلالة الإحصائية(P–Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0186	2.006292	2.570378

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي: عند تفحص استقرار سلسلة نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2022–2010) باستخدام اختبار(Augmented Dickey–Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة Tالمحسوبة (2.570378) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (2.006292). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) التي تساوي 0.0186، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة العائد على حقوق الملكية مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، مما يدعم إمكانية استخدامها في النماذج الإحصائية التي تتطلب استقرار السلاسل.

5. نسبة العائد على الأصول(ROA)

المتغير التابع: العائد على الأصول (ROA)

جدول (12): نتائج اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة العائد على الأصول خلال الفترة (2022–2010)

قيمة الدلالة الإحصائية(P-Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0246	2.006292	2.409102

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي: عند تفحص استقرار سلسلة نسبة العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2017) باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة T المحسوبة (2.409102) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (2.006292). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) التي تساوي 0.0246، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة العائد على الأصول مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، مما يجعلها مناسبة للتحليل الإحصائي المتقدم.

6. نسبة العائد على الودائع(ROD)

المتغير التابع: العائد على الودائع (ROD) **المتغير الوسيط**: كفاءة إدارة النقدية

جدول (13): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة العائد على الودائع خلال الفترة(2010-2017)

قيمة الدلالة الإحصائية(P-Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0251	2.006292	2.398159

المصدر: إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي: عند تفحص استقرار سلسلة نسبة العائد على الودائع خلال الفترة (2010-2022) باستخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة T المحسوبة (2.398159) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (2.006292). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) التي تساوي 0.0251، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة العائد على الودائع مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، مما يدعم استخدامها في التحليلات الإحصائية التي تتطلب سلاسل زمنية مستقرة.

7. نسبة العائد إلى الاستثمار(ROI)

المتغير التابع: العائد على الاستثمار

جدول (14): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) لاستقرار سلسلة نسبة العائد إلى الاستثمار خلال الفترة(2010-2017)

قيمة الدلالة الإحصائية(P-Value)	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
0.0345	2.006292	2.219939

المصدر : إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي :عند تفحص استقرار سلسلة نسبة العائد إلى الاستثمار خلال الفترة (2010–2017) باستخدام اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) ، تبين أن السلسلة مستقرة عند مستواها. تشير قيمة T المحسوبة (2.219939) إلى أنها أكبر من قيمتها الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 (2.006292). يعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) التي تساوي 0.0345، وهي أقل من 0.05. هذا يعني أننا نرفض فرضية وجود جذر الوحدة، ونستنتج أن السلسلة الزمنية لنسبة العائد على الاستثمار مستقرة إحصائيًا خلال الفترة المدروسة، ومناسبة لإجراء المزيد من التحليلات الإحصائية.

4.4. نتائج تحليل البيانات المالية (أثر إدارة السيولة على الربحية)

توضح النتائج التالية الأثر الإحصائي لإدارة السيولة (كمتغير مستقل شامل) على مؤشرات الربحية (كجزء من المتغير التابع: التوازن بين الوفاء بالالتزامات والربحية).

1. **أثر إدارة السيولة على نسبة العائد على حقوق الملكية** :يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة على نسبة العائد على حقوق الملكية. بلغت نسبة الأثر 86.7% (جدول 3–15 – غير معروض)، مما يشير إلى أن التغيرات في إدارة السيولة تفسر 86.7% من التباين في نسبة العائد على حقوق الملكية. هذا يؤكد على أهمية إدارة السيولة كعامل مؤثر وحاسم في تحديد مستوى العائد الذي يحققه المصرف على أموال المساهمين وقدرته على تحقيق الربحية المطلوبة.
2. **أثر إدارة السيولة على نسبة العائد على الأصول** :يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة على نسبة العائد على الأصول. بلغت نسبة الأثر 98.1% (جدول 3–16 – غير معروض)، مما يشير إلى أن التغيرات في إدارة السيولة تفسر 98.1% من التباين في نسبة العائد على الأصول. هذه النتيجة القوية تؤكد أن كفاءة إدارة السيولة للمصرف تلعب دورًا محوريًا في قدرته على تحقيق عوائد من إجمالي أصوله، وتؤثر بشكل مباشر على فعالية استخدام هذه الأصول في توليد الأرباح.
3. **أثر إدارة السيولة على نسبة العائد على الودائع** :يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة على نسبة العائد إلى الودائع. بلغت نسبة الأثر 98.3% (جدول 3–17 – غير معروض)، مما يشير إلى أن التغيرات في إدارة السيولة تفسر 98.3% من التباين في نسبة العائد على الودائع. هذه النتيجة تبرز الأهمية القصوى لإدارة السيولة في تحديد قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الأموال المودعة لديه، وتؤكد على ضرورة إدارة هذه الودائع بكفاءة وتوجيهها نحو استثمارات أو قروض تدر عوائد مناسبة.
4. **أثر إدارة السيولة على نسبة العائد إلى الاستثمار** :يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة على نسبة العائد إلى الاستثمار. بلغت نسبة الأثر 98.5% (جدول 3–18 – غير معروض)، مما يشير إلى أن التغيرات في إدارة السيولة تفسر 98.5% من التباين في نسبة العائد على الاستثمار. هذه النتيجة تعكس العلاقة الوثيقة بين إدارة السيولة وقدرة المصرف على تحقيق عوائد من محفظة استثماراته، وتؤكد على أن القرارات المتعلقة بالسيولة وتوجيه الأموال الفائضة للاستثمار تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاستثماري والربحية الناتجة عنه.

4.5. الخلاصة النهائية للتحليل

تشير نتائج التحليل الشامل لمؤشرات الوفاء بالالتزامات والربحية، بالإضافة إلى نتائج التحليل الإحصائي، إلى أن هناك علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة وقدرة مصرف الجمهورية على تحقيق التوازن بين الوفاء بالالتزامات وتحقيق الربحية خلال الفترة.(2017–2010) من جانب **الوفاء بالالتزامات**، أظهرت بعض المؤشرات مثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة النقد إلى إجمالي الأصول وجود تحديات وتقلبات، مما يؤثر على نسبة الوفاء بالطلبات النقدية الفورية ومعدل تلبية متطلبات المودعين. في المقابل، تشير نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات إلى قدرة جيدة نسبيًا على تسييل جزء من الاستثمارات لدعم السيولة وتقليل زمن الاستجابة للالتزامات.

من جانب **الربحية**، كانت جميع مؤشرات العائد (على حقوق الملكية، على الأصول، على الودائع، وعلى الاستثمار) منخفضة بشكل عام، لا سيما في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة. هذا يعكس ضعفًا في كفاءة تشغيل الموارد المتاحة وتوليد الأرباح، ويتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة التي مرت بها البلاد.

أكدت نتائج التحليل الإحصائي على استقرار السلاسل الزمنية للنسب المستخدمة، مما يدعم صحة النتائج المستخلصة. والأهم من ذلك، أظهرت نتائج تحليل البيانات المالية وجود أثر معنوي وقوي جدًا لإدارة السيولة على جميع مؤشرات الربحية التي تم فحصها. هذا يعني أن فعالية وكفاءة إدارة السيولة في المصرف هي عامل أساسي يؤثر بشكل مباشر وحاسم على مستوى الأرباح التي يحققها، وبالتالي على قدرته على تحقيق التوازن المطلوب بين الحفاظ على السيولة الكافية لتلبية الالتزامات وتحقيق الأهداف الربحية للمساهمين.

بشكل عام، يواجه المصرف تحديًا مزدوجًا يتمثل في ضرورة تحسين كفاءة إدارة السيولة لضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات بشكل مستمر وفعال، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الربحية من خلال تحسين استغلال الأصول والودائع والاستثمارات. تتطلب معالجة هذه التحديات مراجعة شاملة للسياسات الائتمانية والاستثمارية، وتعزيز هيكل وحدة إدارة المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الظروف الاقتصادية الكلية وإجراءات البنك المركزي الليبي على أداء المصرف.

5.6ز نتائج تحليل البيانات والإحصائية

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لإدارة السيولة على حقوق الملكية، مما يشير إلى أن إدارة السيولة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز نمو حقوق الملكية بالمصرف.

1. بينت الدراسة أن فعالية السياسات المتبعة في إدارة السيولة تؤثر بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات، مما يعكس أهمية إدارة السيولة في تعزيز العوائد.
2. أوضحت النتائج أن كفاءة إدارة النقدية تعزز من قدرة المصرف على جذب الودائع، مما يسهم في استقرار السيولة.
3. بينت الدراسة أن إدارة السيولة لها تأثير معنوي على الأصول، مما يعكس أهمية السيولة في تحسين قيمة الأصول لدى المصرف.

4. أظهرت النتائج أن الإدارة الفعالة للسيولة تؤدي إلى تحسين ربحية المصرف، مما يسهم في استدامة عمله.
5. تم الإشارة إلى أن انخفاض الأرباح خلال الفترة المدروسة يعود إلى حالة الركود الاقتصادي والسياسات الائتمانية المتحفظة، مما يؤثر سلبًا على توظيف الأموال.

4.7. التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. ينبغي الحرص على الاحتفاظ بأصول ذات سيولة عالية لضمان تلبية السحوبات العادية والمفاجئة.
2. من الضروري وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق التوازن بين الاحتياطي والاستثمار.
3. يُفضل تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي برئاسة خبراء في هذا المجال.
4. يجب متابعة تنفيذ السياسات والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات المصرفية.
5. يجب الأخذ بعين الاعتبار تقييم الأداء عند اتخاذ القرارات، كونه ركيزة أساسية في العمل المؤسساتي.
6. ينبغي استحداث وتطوير خدمات مصرفية تشجع إقبال المودعين، وتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستدامة المالية.

أولاً: المراجع العربية

1. بن ناصر، س. (2017). تقويم كفاءة أدوات إدارة السيولة في تحقيق التوازن المالي. [دراسة غير منشورة].
2. البركاتي، س. (2022). إصلاح القطاع المصرفي الليبي: ضرورة التحديث والتطوير الشامل. [دراسة غير منشورة].
3. التويرقي، ص. (2022). التزام المصارف الليبية بنسب السيولة المطلوبة: الواقع والتحديات. [دراسة غير منشورة].
4. الزعبي، ع. (2019). تطوير نموذج رياضي لإدارة السيولة يحقق التوازن بين الربحية والسيولة. [دراسة غير منشورة].
5. الشريف، ف. (2021). تعديلات مقترحة على نموذج فجوة السيولة لتناسب البيئة الليبية. [دراسة غير منشورة].
6. عمران، م. (2020). قياس أثر فجوة السيولة على الوفاء بالالتزامات في 5 مصارف ليبية (2015-2019). [دراسة غير منشورة].
7. الغرياني، أ. (2018). تحليل مقارن لسياسات إدارة السيولة قبل وبعد الأزمة المصرفية 2014. [دراسة غير منشورة].
8. الغرياني، أ. (2020). العلاقة المنحنية بين السيولة والربحية في السياق الليبي: تحليل كمي. [دراسة غير منشورة].
9. الخليفي، أ.، والمبارك، م. (2022). تحليل قياسي لإدارة السيولة في المصارف الخليجية خلال الأزمات المالية. [دراسة غير منشورة].

ثانياً: المراجع الأجنبية والتقارير المؤسسية

1. Liquidity Management During the 1997 Crisis: Lessons from Malaysian Banks.
2. Basel Committee on Banking Supervision. (2019). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Bank for International Settlements.
3. Bourke, P. (1989). Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia. Journal of International Financial Management & Accounting, 1(1), 34–50.
4. Central Bank of Libya (CBL). (2018). CBL Regulation No. 1/2018: Minimum Liquidity Ratios.
5. Central Bank of Libya (CBL). (2020). Circular No. 3/2020: Mandatory Reserve Requirements.
6. Central Bank of Libya (CBL). (2021). CBL Guidelines for Liquidity and Stability of Libyan Banks.
7. Central Bank of Libya (CBL). (2022). CBL Annual Report 2022: Analysis of deposits and financial obligations.
8. Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. Journal of Political Economy, 91(3), 401–419.
9. Drehmann, M., & Nikolaou, K. (2013). Funding liquidity risk: Definition and measurement. Journal of Financial Intermediation, 22(4), 585–608.
10. Ho, T. S. Y., & Saunders, A. (1981). The determinants of bank interest margins: Theory and empirical evidence. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 16(4), 581–600.
11. International Monetary Fund (IMF). (2022). Report on the Banking Sector: Deficiencies in Stress Tests in Libya.
12. International Monetary Fund (IMF). (2023). Country Report: External Financing and Sanctions Risk in Libya.
13. Risk.net. (2023). Systemic liquidity risks intensify in the Libyan banking sector. Retrieved from https://tex.stackexchange.com/questions/171441/url-not-showing-in-references.
14. Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA). (2021). Liquidity Management of Oil Banks: Open Market Operations in the Saudi Context.
15. World Bank. (2021). The Monetary and Financial Landscape in Libya.